



واقع ومستقبل الاستثمارات الخليجية في إفريقيا

د. جيهان عبد السلام عباس محمود

مدرس الاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا -
جامعة القاهرة

استهلاكياً واسعة، وتضمّ بين جنباتها الكثير من
الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة، وأيضاً
لثقلها السياسي على الساحة الدولية، إضافةً
إلى الاهتمام الدولي والإقليمي الذي يزداد بهذه
القارة الغنية بالموارد الطبيعية المهمة، وذات
الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية.

ولعل دعم دول الخليج وفي مقدمتها المملكة
العربية السعودية لحركات التحرر الإفريقية منذ
ستينيات القرن العشرين يُعدّ أحد وجوه هذا
الاهتمام، الذي سرعان ما تحول إلى الدعم المادي
والاقتصادي وتطوير الخدمات والمرافق، بما يخدم

إن العلاقة بين دول الخليج العربي ودول
إفريقيا تمتد لقرون طويلة، حيث هناك
العديد من الروابط التاريخية، والجغرافية،
والدينية، والثقافية، وغيرها من الأواصر التي
تجمع بين الطرفين منذ القدم، والتي توثقت
بعد الإسلام.

ثم زادت قوتها في التاريخ الحديث والمعاصر،
كون إفريقيا جارة لدول مجلس التعاون الخليجي
وللدول العربية عامة، إضافةً إلى كونها ثاني أكبر
قارة في العالم من حيث المساحة، وتُعدّ سوقاً



التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وإفريقيا يمثل بداية مشجعة للتكامل الخليجي الإفريقي، يجب البناء عليها وتطويرها

شكلت الاستثمارات الخليجية في البنية التحتية نحو ٧-١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية في إفريقيا بمبلغ بلغ ٣٠ مليار دولار، يليها القطاع الزراعي، والخدمات المالية والمصرفية، وخاصةً تلك التي تعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي.

ولكن ما تزال الاستثمارات الخليجية في إفريقيا تواجه العديد من التحديات، أهمها عدم الاستقرار السياسي، والحروب والصراعات في العديد من الدول الإفريقية، كذلك تقلب أسعار العملات، وضعف الأطر القانونية الحاكمة للاستثمار، والطرق اللازمة لحل النزاعات بين المستثمرين.

ومن هذا المنطلق؛ تهدف هذه الدراسة إلى

التعرض بالتفصيل إلى النقاط الآتية:

أولاً: أسباب توجه الاستثمار الخليجي نحو إفريقيا.

ثانياً: حجم الاستثمارات الأجنبية والخليجية المباشرة في إفريقيا، وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.

ثالثاً: واقع الاستثمار الخليجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة بإفريقيا.

رابعاً: الفرص المستقبلية للاستثمار الخليجي في إفريقيا.

خامساً: تحديات الاستثمار في إفريقيا.

وفيما سيأتي التفصيل:

التمتية في إفريقيا عند بداية الطفرة النفطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين، حيث أسست الدول الخليجية الصناديق التتموية بغرض تقديم المساعدات والمنح والقروض للعديد من الدول النامية، وفي مقدمتها الدول الإفريقية بشقيها العربي وجنوب الصحراء، وعلى سبيل المثال قام الصندوق السعودي للتتمية منذ عام ١٩٧٥م، وما زال، بتمويل الكثير من المشروعات في ٤٤ دولة إفريقية، بمبالغ اقترنت من ٢٣ مليار دولار، وقامت الصناديق التتموية في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت بدعم مماثل، إضافةً إلى الدور المتميز الذي يقوم به البنك الإسلامي للتتمية في تقديم القروض والمنح غير المستردة للدول الإفريقية، وكذلك جهود هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والجمعيات الخيرية. ويلعب الاستثمار دوراً كبيراً في عملية

التتمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في قيام المنشآت والمشروعات الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى، وتعتبر إفريقيا أحد أهم القارات التي تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي، واليوم تشهد نشاطاً اقتصادياً واسعاً وتدفقاً لاستثمارات كبيرة من شتى دول العالم، وعلى رأسها الصين والدول الأوروبية.

ومن هذا المنطلق؛ ظهرت العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربي وإفريقيا، والتي اتخذت العديد من الأشكال، كالتجارة والمعونات والمساعدات الإنمائية، كذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، حيث بلغت تدفقات استثمارات دول الخليج العربي إلى إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٩.٣ مليارات دولار بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥م، وتركزت بشكل كبير في دول بعينها، مثل جنوب إفريقيا وكينيا وأوغندا ونيجيريا، ومعظمها في مشروعات البنية التحتية، حيث

أولاً: أسباب توجه الاستثمار الخليجي نحو إفريقيا:

تعددت الأسباب التي دفعت دول الخليج العربي نحو الاستثمار في إفريقيا، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

(١) تحسن بيئة الاستثمار في إفريقيا:

حيث اهتمت الدول الإفريقية، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بالإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية، وبخاصة جنوب الصحراء التي ظلت تعاني أوضاعاً سياسية غير مستقرة، إضافةً إلى ضعف أسس النمو، وعدم ملائمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها؛ لذلك سارعت الحكومات الإفريقية من خلال أجهزةتها المعنية إلى إيجاد بيئات استثمارية مناسبة، فقامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية، ونظمها الاستثمارية، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط لها وتنظمها. ووضعت امتيازات كثيرة، منها: تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليلها، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته.

كما أصدرت العديد من التشريعات الهادفة إلى تيسير بيئة الأعمال الاستثمارية وجعلها أكثر جاذبية، حيث قامت ٢٨ دولة بإدخال ٥٨ عملية إصلاحية خلال عام ٢٠٠٧م؛ وقد صنّفت ثلاث دول إفريقية ضمن مجموعة الدول العشر الأولى في العالم التي أدخلت إصلاحات لتشجيع الاستثمارات خلال العام المذكور، وهذه الدول هي: السنغال وبوركينا فاسو وبتسوانا وموريشيوس. ومن أهم تلك الإجراءات ما يهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة، بالإضافة إلى

تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أخرى مهمة في مجالات حماية حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال، فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية، وتوفير العديد من الامتيازات الأخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول^(١).

يضاف إلى ذلك تركيز الدول الإفريقية على حماية المستثمرين الأجانب، وبخاصة مستثمري دول الخليج العربي، وقد ظهر ذلك في شكل عدة معاهدات ثنائية بين دول الخليج وإفريقيا، فعلى سبيل المثال تم توقيع ١٧ اتفاقاً للاستثمار الثنائي، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ما يقرب من ثلثها تم توقيعه في عام ٢٠١٣م^(٢).

(٢) امتلاك القارة الإفريقية ثروات ضخمة:

ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت على توجه الاستثمار الخليجي نحو إفريقيا هو امتلاك القارة الإفريقية ثروات ضخمة، تتمثل في العديد من الموارد الطبيعية المتنوعة، في شكل الغابات والموارد المعدنية والنفطية، كذلك الموارد الزراعية والسمكية. فهي تمتلك أكبر مخزون من الثروات والمعادن المهمة، فمن بين ٥٠ معدناً مهماً في العالم تمتلك إفريقيا ١٧ نوعاً منها وبكميات ضخمة، فهي تمتلك النسبة

(١) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا: دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا، ص.ص (١٩-٢١)، متاح على الرابط الآتي: <http://www.badea.org/Default.aspx?id=195&lg=ar>

(٢) The Economist, Beyond Commodities, Gulf Investors and The New Africa, Surge (London: The Economist, 2015), P.9

الأكبر من احتياطي البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية^(١).

ويُعد قطاع الطاقة مجالاً جذاباً للاستثمار الخليجي، حيث تتوافر مصادر توليد الطاقة بمصادرها المختلفة، فمثلاً الطاقة الكهرومائية التي تبلغ ١٧٥٠ تيراواط في الساعة لا يُستغل منها سوى ٥٪ منها فقط، كما يوجد في إفريقيا احتياطي ضخم من النفط والغاز، حيث يُقدّر حجم احتياطي النفط في إفريقيا بنحو ٧-٩٪ من الاحتياطي العالمي.

كما أنها تمتلك إمكانيات ضخمة في المجال الزراعي، تؤهلها لأن تصبح سلّة للغذاء العالمي، فضلاً عن الموارد المائية اللازمة للزراعة، حيث يجري بها ١٣ نهراً، كذلك مخزون مياه الأمطار والمياه الجوفية، يُضاف إلى ذلك تنوع أقاليمها المناخية، مما يجعلها بيئة ملائمة للزراعة العديد من المحاصيل، خاصّة في ظل وجود أراض زراعية صالحة تمثل نحو ٣٥٪ من مساحة القارة، لا يُستغل منها سوى ٧٪ منها فقط؛ وبالتالي يعتبر الاستثمار في المجال الزراعي من أفضل الخيارات التي تقدّمها إفريقيا لدول الخليج العربي لتحقيق أمنها الغذائي^(٢).

(٣) الاستقرار السياسي في منطقة الخليج

العربي:

يُضاف إلى ذلك الأسباب المتعلقة بالاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، وتوجهها نحو رسم سياسة اقتصادية جديدة لها

في إفريقيا من ناحية، ورسم سياسة دبلوماسية وتوسيع النفوذ الإقليمي من ناحية أخرى، من أجل خلق بيئة اقتصادية تضمن استثمار عائدات النفط في مجالات متنوعة ومربحة اقتصادياً^(٣).

(٤) إفريقيا هي الامتداد الإقليمي والجغرافي والاستراتيجي للدول العربية:

تُعدّ إفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والاستراتيجي للدول العربية، حيث إنّ موقع القارة السمراء في العالم يُعدّ الأهمّ على الصعيد الجيوبوليتيكي، لأنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، فهي تطلّ على: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المنذب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطلّ على المحيطين الأطلسي والهندي.

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصاً في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، الذي يسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإنّ لإفريقيا دوراً محورياً في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، ونظراً لسيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة ٩٠٪ على عائدات تصدير النفط إلى العالم، وكذا الواردات من السلع والخدمات، إلى جانب الأهمية السوقية في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة. ولهذا فإنّ وضع خطة استراتيجية للشراكة العربية الإفريقية لم يعد مجرد خيار، خاصّة

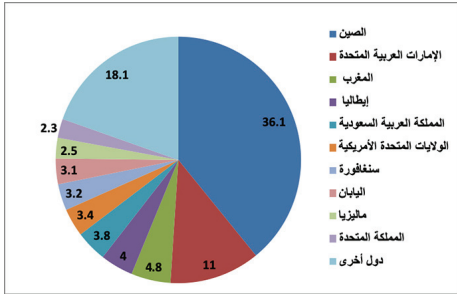
(١) The Economist Intelligence Unit: GCC Trade and Investment Flows, The Emerging- Market Surge (London: The Economist, 2011), P.19

(٢) محمد المختار، الاستثمار في إفريقيا - آمال وتحديات، مجلة قراءات إفريقية، العدد الرابع، سبتمبر ٢٠٠٩م، متاح على الرابط الآتي: <https://www.qiraatafrican.com>

(٣) أيمن الفيصل، التوجه الخليجي نحو إفريقيا نفوذ وعلاقات اقتصادية، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، أبريل ٢٠١٩م)، ص.ص (٢-٤).

ويبين الشكل رقم (٢) أهم الدول المستثمرة في إفريقيا من حيث قيمة رأس المال المستثمر، حيث تأتي الصين في المقدمة بإجمالي حجم استثمار يصل إلى ٣٦.١ مليار دولار، أي تستحوذ على ما نسبته ٣٩٪ من السوق الاستثماري الإفريقي، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي حجم استثمار يصل إلى ١١ مليار دولار، وتستحوذ على ١٢٪ من السوق الاستثماري الإفريقي، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة بإجمالي حجم استثمار يصل إلى ٢.٨ مليارات دولار ونصيب من السوق يصل إلى ٤٪ للعام ذاته^(٢). وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمار الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء فقط ما لا يقل عن ٩.٢ مليارات دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م، حيث بلغ في النصف الأول من عام ٢٠١٥م نحو ٢.٧ مليارات دولار، في الوقت الذي استثمرت فيه دول الخليج عشرة أضعاف هذا المبلغ في دول الشمال الإفريقي فقط في الفترة نفسها^(٣).

شكل رقم (٢): أهم الدول المستثمرة في إفريقيا من حيث قيمة رأس المال المستثمر لعام ٢٠١٦م - مليار دولار أمريكي



- من إعداد الباحثة: استناداً إلى المرجع الآتي:

Analyse Africa: The Africa Investments - Report 2017, P.6, at <http://africabusiness2020.com/2017/free-download-africa-investment-report-2017>

Analyse Africa: The Africa Investments Report (٢) 2017, P.6, at: <http://africabusiness2020.com/2017/free-download-africa-investment-report-2017>

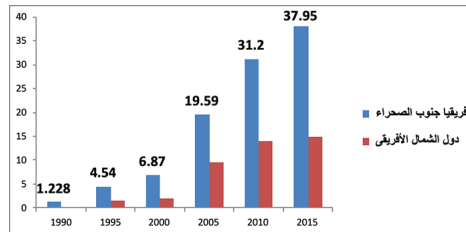
The Economist, Beyond Commodities, Gulf (٣) Investors and The New Africa, Surge

في ظلّ التدافع العالمي نحو محاولة السيطرة على القارة واستغلال مواردها^(١).

ثانياً: حجم الاستثمارات الأجنبية والخليجية المباشرة في إفريقيا:

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، خاصّة مع بداية تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ويوضح الشكل رقم (١) هذا التطور في دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفع من ١,٢٢٨ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠م، إلى ٣٧.٩٥ مليار دولار عام ٢٠١٥م، في الوقت الذي تتوجه معظم تلك الاستثمارات إلى دول الشمال الإفريقي، وبخاصّة مصر والمغرب وتونس، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى تلك الدول نحو ١٤,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥م.

شكل رقم (١): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء والشمال الإفريقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥م) - مليار دولار أمريكي



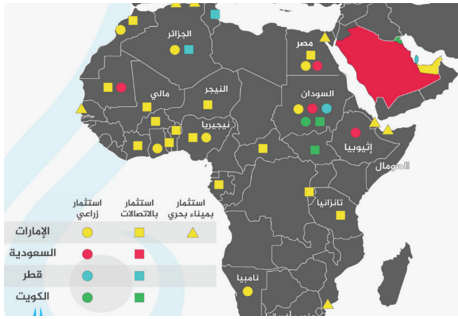
- من إعداد الباحثة: استناداً إلى المرجع الآتي:

The World Bank: Foreign Direct Investment, - Net Inflows (BoP, current US\$), at <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=ZQ-EG-DZ-LY-TN>

(١) محمد صادق أمين، إفريقيا والأمن الاستراتيجي من الإهمال إلى عاصفة الحزم، مجلة الخليج أونلاين، نوفمبر ٢٠١٥م، متاح على الرابط الآتي: <https://alkhaleejonline.net>

العربية السعودية، وقطر، والكويت. وتصدرت نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وأوغندا قائمة الدول الإفريقية التي اجتذبت العدد الأكبر من الشركات الخليجية، باستقطابها ما بين ١٠ إلى ٢٥ شركة خليجية^(٢).

شكل رقم (٤): التوزيع الجغرافي والقطاعي لأهم الاستثمارات الخليجية في إفريقيا



Source: Worldview.Stratfor, Why the GCC States Think Africa Is Worth Fighting Over, at <https://worldview.stratfor.com/article/why-gcc-states-think-africa-worth-fighting-over>

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود الكثير من الاستثمارات الخليجية في منطقة القرن الإفريقي، وبخاصة إثيوبيا، والسودان، وجنوب السودان، والصومال، وجيبوتي، خصوصاً في المجال الزراعي

:engulfing-the-horn

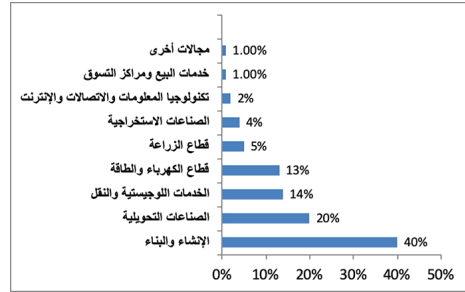
:And

Simon Allison, and Joseoph Dana, Bridging - The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership, October.2017, P.9, at <https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-g>

(٢) سامح عوض الله، الاستثمارات الخليجية في «جنوب الصحراء الإفريقية»، تقفز إلى ٩.٩٣ مليارات درهم، جريدة الإمارات اليوم، ١٩ نوفمبر ٢٠١٥م، متاح على الرابط الآتي: <https://www.emaratayoum.com/business/1.841856-19-11-local/2015>

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام في إفريقيا، فنحو ٤٠٪ منها موجه لقطاع التشييد والبناء، و٢١٪ للصناعات التحويلية، و١٤٪ للخدمات اللوجستية وقطاع النقل، و١٣٪ لقطاع الكهرباء والطاقة، و٥٪ لقطاع الزراعة، بينما كان الاستثمار أقل حجماً في باقي القطاعات.

شكل رقم (٣): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا لعام ٢٠١٦م



- من إعداد الباحثة: استناداً إلى المرجع

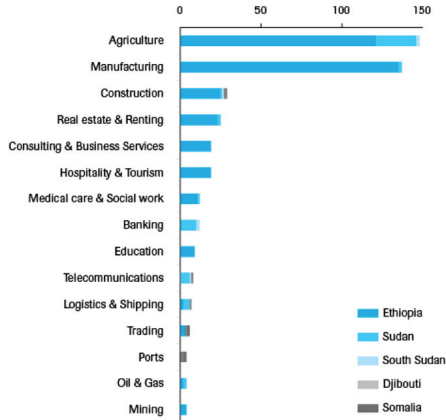
الآتي:

Analyse Africa: The Africa Investments Report 2017, P.8, at <http://africabusiness2020.com/2017-free-15/10/http://africabusiness2020.com/2017-download-africa-investment-report-2017>

وفي الإطار نفسه؛ تنوعت القطاعات التي توجه إليها الاستثمار الخليجي في إفريقيا، حيث تركز معظمها في الزراعة والاتصالات والقطاع المالي والبنية التحتية كما هو موضح في الشكل رقم (٤)، حيث تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من بين دول الخليج العربي في إفريقيا، حيث تعددت مجالات استثماراتها كشركات الطيران والتشييد والبناء، وصناديق الاستثمار^(١). تليها في ذلك المملكة

Gulf Engulfing the Horn of Africa, October.2017, (١) P.1, at: <http://life-peace.org/resource/the-gulf->

شكل رقم (٥): التوزيع القطاعي للاستثمارات الخليجية في منطقة القرن الإفريقي لعام ٢٠١٧م



Source: Mos Meester, Willem van den Berg & Harry Verhoeven, Mapping the extent of Gulf investments and ODA in the Horn of Africa, April. 2018, <https://www.clingendael.org/pub/2018/riyal-politik/4-mapping-the-extent-of-gulf-investments-and-oda-in-the-horn-of-africa>

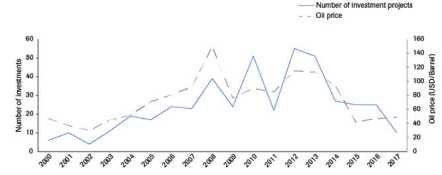
كما توجد علاقة واضحة بين أسعار النفط وعدد المشروعات الاستثمارية في منطقة القرن الإفريقي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧م)، حيث يوضح بشكل كبير وجود ارتباط بين أسعار النفط وحجم تلك الاستثمارات، فكلما تزايد سعر النفط تزايدت معه الإيرادات النفطية لدول الخليج، والتي يمكن استخدامها وتوظيفها في استثمارات بإفريقيا. وقد بلغت أسعار النفط أقصاها عام ٢٠١٢م، ليصل معه عدد المشروعات الاستثمارية إلى نحو ١٤٠ مشروع، ثم عاودت الانخفاض لتصل عام ٢٠١٧م إلى نحو ٣٠ مشروعاً استثمارياً بمنطقة القرن الإفريقي فقط، كما هو مبين بالشكل رقم (٦).

والصناعة التحويلية والتشييد والبناء والبنية التحتية كما هو موضح بالشكل رقم (٥).

وقد اكتسب القرن الإفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر- حيث مضيق باب المندب- من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، وبخاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج، والمتوجهة إلى أوروبا، والولايات المتحدة. كما أنها تعد ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية، قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة، في اتجاه منطقة الخليج العربي. فضلاً عن كونه يزخر بإمكانيات زراعية كبيرة غير مستغلة، إذ إن (٤٤٪) من مساحته الزراعية غير مستغلة، كما تغطي الغابات حوالي (٢٧٪) من جملة مساحته، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للرعي فيه (٢٥٪)، أما الأراضي التي لا تصلح للزراعة فتبلغ فقط (٤٪)، هذا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والنفطية، كما يحتوي القرن الإفريقي على أكبر ثروة مائية من المياه العذبة على مستوى العالم^(١).

(١) عمر يحيى، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي، موقع عمر يحيى للعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤م، متاح على الرابط الآتي: blog-post_80/11/https://omersd.blogspot.com/2014.html

شكل رقم (٦): عدد مشروعات الاستثمارية لدول الخليج في منطقة القرن الإفريقي وأسعار النفط خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠م)



Source: Mos Meester, Willem van den Berg & Harry Verhoeven, Mapping the extent of Gulf investments and ODA in the Horn of Africa, April.2018, <https://www.clingendael.org/pub/2018/riyal-politik/4-mapping-the-extent-of-gulf-investments-and-oda-in-the-horn-of-africa>

تعتبر الشركة الإماراتية أحد أهم الخطوط الجوية النشطة في جنوب إفريقيا، وهي الناقل الوحيد غير الإفريقي الذي يعمل ضمن الخطوط الرئيسية في إفريقيا.

كذلك شركة Fly Dubai، وهي إحدى شركات الطيران منخفضة التكلفة في الإمارات، ولديها بصمة كبيرة في إفريقيا، ولها ١٢ وجهة هناك، كما سجلت معدل نمو ٣,٥٪ بين الإمارات وإفريقيا ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م.

كذلك توجه قطر خدماتها لنحو ٢٧ وجهة إفريقية، واتحاد الطيران موجّه إلى عشر دول، كما اشترت ٤٠٪ من حصة شركة سيشل للطيران^(١).

٢- قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الخليجية بشكل كبير، ومن أبرز المشروعات في هذا القطاع: إدارة موانئ دبي العالمية لمحطة الحاويات (دوراليه) عام ٢٠٠٠م، إذ كان أول استثمار لموانئ دبي العالمية خارج دبي، وإحدى أولى الصفقات الخليجية الكبيرة في مجال البنى التحتية الخليجية في إفريقيا، حيث استثمرت موانئ دبي العالمية فيها نحو مليار ونصف دولار أمريكي، مما جعل جيوتي، التي تعتبر البوابة البحرية لإثيوبيا، ثالث أكبر ميناء للحاويات في إفريقيا، وجعلها تساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي في جيوتي.

كما تابعت موانئ دبي العالمية الاستثمار في قطاع الموانئ في الجزائر ومصر والسنغال

ثالثاً: واقع الاستثمار الخليجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة بإفريقيا:

تتعدد فرص الاستثمار في إفريقيا نظراً لما وهبه الله لتلك القارة السمراء من ثروات طبيعية مهمة، أما بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الخليجي في إفريقيا؛ فيمكن إجمالها فيما يأتي:

١- قطاع الطيران:

تعدّ إفريقيا واحدة من أسرع أسواق الطيران في العالم، واستطاعت دول الخليج أن تؤسس شركات تابعة لها للعمل في مجال الطيران الإفريقي، وأصبحت إفريقيا سوقاً نشطاً لثلاث شركات طيران خليجية، وهي: طيران الإمارات، اتحاد الطيران، الخطوط الجوية القطرية. فعلى سبيل المثال استطاعت الشركة الإماراتية Africa Express Airways أن تربط منطقة القرن الإفريقي، حيث تأخذ طريقها من نيروبي إلى دبي عبر مدغشقر، حيث يتوجه طيران الإمارات إلى ٢٦ دولة إفريقية، وتحصل على ١٠,٤٪ من عائدتها من السوق الإفريقية، حيث

(١) Simon Allison , and Joseoph Dana , Bridging The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership, October.2017, P.9, at <https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-g>

٣- قطاع الاتصالات:

ويعتبر هذا القطاع من أكثر الفرص الاستثمارية في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر في هذا القطاع مقارنةً بغيره من القطاعات الاقتصادية. وأهم الشركات العاملة في قطاع الاتصالات هي شركة الاتصالات الإماراتية التي تدير شركات المحمول في ١٤ دولة عبر غرب وشمال إفريقيا وتخدم نحو ٦٩,٧ مليون مشترك^(٤).

كذلك شركة زين الكويت، وإن كانت قد خفضت أنشطتها في إفريقيا بعد أن باعت منطقة جنوب الصحراء الكبرى لشركة بهارتي الهندية عام ٢٠٠٩م^(٥)، حيث توجد في السوق الإفريقي منذ عام ٢٠٠٥م، وتمتلك تسع شبكات للمحمول في إفريقيا، من بينها: توجو، بنين، بوركينا فاسو، نيجيريا، الكاميرون، ومالي. وتعمل بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص المحلي، وتمتلك الشركة ٥١٪ من شركة «زانتل» في تنزانيا، و ٧٠٪ من أسهم شركة «أتلانتيك تيليكوم»، التي تمتلك أغلبية الحصص في العديد من شركات الهواتف المتنقلة في بوركينا فاسو، والجابون، والنيجر وتوجو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، ويبلغ عدد المشتركين فيها نحو ٢,٨ مليون مشترك. كما تمتلك الشركة «اتصالات بنين»، وتقوم بالتفاوض في عدد آخر من الدول الإفريقية للحصول على تراخيص للعمل بها.

كما قامت الشركة في عام ٢٠٠٧م بشراء ٧٥٪ من أسهم شركة «ويسترن تيليستيمز ليمتد» في غانا مقابل ١٢٠ مليون دولار، وستتم عملية تملك الشركة من خلال وحدة سيلتل التابعة لشركة

وموزمبيق، مما منحها تغطية واسعة في جميع أنحاء القارة، وعزز من تكامل الاقتصادات الإفريقية ضمن منظومة التجارة العالمية^(٦). وفي عام ٢٠٠٧م قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تشغيل وتطوير محطات الحاويات بداركار في السنغال، وتمتلك الشركة حوالي ٩٠٪ من أسهم ميناء داركار بجمهورية السنغال باستثمار بلغ حوالي ٧٥ مليون يورو. كما ترغب الشركة في توسيع مجالات عملها في إفريقيا من خلال الاستثمار في ميناء مابوتو بجمهورية موزمبيق، وميناء دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد وقعت «جافزا» التابعة لشركة دبي العالمية اتفاقية مع الحكومة السنغالية لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في السنغال، واستثمرت الشركة حوالي ٨٠٠ مليون دولار في المشروع الذي تم الانتهاء من مرحلته الأولى عام ٢٠١٠م^(٧).

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى صندوق الاستثمار في البنية التحتية التابع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمدعوم من ثلاثة مستثمرين خليجيين، حيث قام باستثمار في ميناء الإسكندرية للحاويات، بالإضافة إلى شركة (أجيليتي) الكويتية، التي تمارس أنشطتها في ١١ دولة إفريقية، وتعمل في قطاع الموانئ أيضاً^(٨).

(١) د. سالي محمد فريد، إفريقيا الأكثر جذباً لتحقيق الاستثمارات والمصالح الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٩، (جدة: آراء حول الخليج، يوليو ٢٠١٦م)، ص ٧٠.

(٢) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) سامح عوض الله: ٣٠ مليار دولار استثمارات خليجية في بنية إفريقيا التحتية خلال عشر سنوات، مجلة الإمارات اليوم، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م، متاح على الرابط الآتي: <https://www.emaraty.com/business/1714246-30-09-local/2014>

(٤) Simon Allison , and Joseoph Dana , Op.cit, (٤) 11-PP.10.

(٥) The Economist Intelligence Unit, Op.cit, P.20

المستثمرين الخليجيين على الدول الإسلامية مثل جيبوتي والسنغال، مع وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، كما هو الحال مع شركة «أكوا باور» السعودية التي ركزت جهودها بشكل رئيسي في جنوب إفريقيا، وشركات الاتصالات والتي ركزت على شرق وغرب إفريقيا.

كما أن هناك استثمارات خليجية قليلة نسبياً في اقتصادات دول القارة السريعة النمو مثل أنغولا وإثيوبيا ونيجيريا، التي جذبت تمويلاً كبيراً لقطاع البنية التحتية من الشركات البرازيلية والصينية، وكذلك- في حالة نيجيريا- حيث تستقر شركات أمريكية وأوروبية^(٣).

ويعادل الاستثمار الخليجي، العام والخاص، أكثر من ١٠٪ من إجمالي الاستثمار الخارجي في قطاع البنية التحتية الإفريقية، لكنه يبقى ضئيلاً بالمقارنة مع الاستثمار الصيني الذي وصل إلى ١٣ مليار دولار في ٢٠١٢م وحده، وقريباً من حجم الاستثمار من الجهات المانحة الأوروبية، بينما يتجاوز الـ ٤ مليارات دولار التي يوفرها البنك الدولي.

٥- قطاع الطاقة:

يعتبر قطاع الطاقة أحد أهم القطاعات الاستثمارية في إفريقيا، فعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة في إفريقيا فإنها غير مستغلة بشكل جيد، فعلى سبيل المثال مجال الطاقة الكهرومائية الكامنة في إفريقيا، والتي تناهز ١٧٥٠ تيراواط ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، إلا أنه لم يُستغل سوى ١٥٪ من هذه الطاقة الكامنة، مما يجعله مجالاً واعداً للاستثمار في إفريقيا.

زين، والتي امتلكتها في عام ٢٠٠٥م مقابل ٣,٣٦ مليارات دولار أمريكي. وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص والحكومات في ١٥ دولة إفريقية، هي: تشاد، الجابون، مدغشقر، الكونجو، سيراليون، الكونجو الديمقراطية، زامبيا، نيجيريا كينيا، تنزانيا، بوركينا فاسو، غانا، النيجر، مالاوي، أوغندا^(١).

٤- البنية التحتية:

يعتبر قطاع البنية التحتية في إفريقيا أحد أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الخليجية، نظراً لخبرة دول الخليج في هذا القطاع وحاجة إفريقيا إلى المزيد من تلك المشروعات. وقد أفادت غرفة تجارة وصناعة دبي بأن الاستثمارات الخليجية في قطاع البنية التحتية في قارة إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٥م، قد شكلت ما بين ٧ و ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، مؤكدة أن حجم الاستثمار الخليجي في هذا القطاع بلغ ٣٠ مليار دولار، بينها ١٥ مليار دولار كاستثمارات مباشرة، و١٥ مليار دولار كمساعدات وقروض ومنح.

وما يزال قطاع البنية التحتية في إفريقيا بحاجة للعديد من الاستثمارات، قد تصل لنحو ٩٣ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٢٠م. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الخليجي قد ركز على مشروعات البنية التحتية في شمال إفريقيا، التي تلقت الجزء الأكبر من المساعدات (نحو ٦٥٪ من الإجمالي)، والحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الخاصة (٦٠٪)^(٢). وقد برز تركيز

(١) سامح عوض الله: ٣٠ مليار دولار استثمارات خليجية في بنية إفريقيا التحتية خلال عشر سنوات، مرجع سبق ذكره.

(٢) أمينة العريمي، "العلاقات الخليجية- الإفريقية بين التكامل أو التنافس" مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٩، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، يوليو ٢٠١٦م). ص.ص (٣٢-٣١).

(٣) مصطفى عبد العظيم، ١١٠ مليار درهم استثمارات خليجية بمشاريع البنية التحتية في إفريقيا، جريدة الاتحاد، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤م، متاح على الرابط الآتي: <https://www.alittihad.ae/article>

العربي في مجالات الطاقة في إفريقيا، فنى عام ٢٠١٦م أبرمت شركة Phanes Group، وهي شركة إماراتية للطاقة الشمسية، صفقة مع نيجيريا لبناء ثلاث محطات شمسية، وشركة الطاقة الإماراتية التي تدير عمليات تطوير المواد الهيدروكربونية في غرب إفريقيا. وفي عام ٢٠١٣م أعلنت شركة (مبادلة) في أبوظبي أنها ستشقى أكبر مجموعة من الخلايا الشمسية الكهروضوئية بما نسبته ٢٨٪ في موريتانيا^(٤).

٦- قطاع الزراعة:

تتمتع إفريقيا بإمكانيات كبيرة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي؛ فهي تشتهر بمواردها المائية، حيث يجري فيها ١٢ أنهاراً (زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، أوليفانتس، ونهر النيل)، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، حيث تُقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي ٢٥٪ من إجمالي مساحة القارة، يُستغل منها ٧٪ فقط في الزراعة. ومن ثم يعتبر الاستثمار في المجال الزراعي من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.

وتقود الشركات الخليجية الاستثمارات في قطاع الزراعة بإفريقيا، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة، خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأزمة الغذاء المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠م، حيث ستصل فاتورة استيراد الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من ٥٣,١ مليار دولار أمريكي للعام الواحد، أي ما يقرب من ٨٪ من إجمالي الواردات، وفي ضوء تقارير منظمة الغذاء والزراعة العالمية (فاو)، التي تتوقع أن تستورد دول

أما بالنسبة للنفط والغاز؛ فيقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي ما نسبته ٧-٩٪ إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ٨٠-١٠٠ مليار برميل خام، وما زالت إفريقيا لم تستغلها بما يخدم احتياجاتها، وهو أيضاً مجال مفتوح أمام المستثمرين للحصول عليه وعلى مشتقاته^(١).

كذلك في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تتوافر في إفريقيا بشكل كبير ولا تجد من يستغلها؛ وبالتالي فهي اتجاه جديد للاستثمار في إفريقيا، وتحتاج لدول الخليج العربي للتوجه نحو هذا المجال في الاستثمار^(٢). وكانت شركة «مبادلة» أولى الشركات الخليجية التي عملت في القارة، إذ استحوذت في عام ٢٠٠٦م على حصة ٢٥٪ في تطوير محطة توليد الكهرباء في الجزائر.

ومن بين أبرز الشركات على الساحة الإفريقية اليوم «أكوا باور» السعودية و«طاقة» الإماراتية وشركة الكهرباء والماء القطرية، ومعظم التمويل الخليجي في الطاقة المتجددة كان على شكل مساعدات، ولكن بدأ ظهور مشروعات تجارية في هذا القطاع، كما بنت شركة «مصدر» أكبر محطة توليد للكهرباء بوساطة الألواح الكهروضوئية في موريتانيا، وبقدرة إنتاجية تبلغ ١٥ ميغاواط، إضافة إلى محطة توليد الطاقة من الرياح في سيشيل^(٣).

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي المستثمر الرئيسي من ضمن مجموعة دول الخليج

(١) د. سالي محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

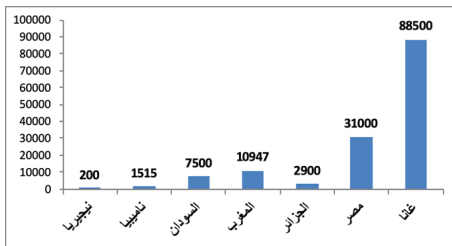
(٢) د. عباس شراقي: الموارد الطبيعية في إفريقيا، الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٩، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، يوليو ٢٠١٦)، ص ٦٢.

(٣) سامح عوض الله: ٣٠ مليار دولار استثمارات خليجية في بنية إفريقيا التحتية خلال عشر سنوات، مرجع سبق ذكره.

(٤) د. سالي محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

هكتار من الأراضي في جميع أنحاء السودان. كذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، حيث استثمرت في عدد من الدول الإفريقية، جاءت على رأسها دولة إثيوبيا ثم السودان وموريتانيا ومصر، كما يتبين من الشكل رقم (٥). وتعتبر المملكة السعودية القائد الأكبر في مجال الاستثمار الزراعي في إفريقيا، فهي تستثمر حوالي ٢ مليون هكتار في عدد من الدول الإفريقية، ونحو ٧٠٪ من الصفقات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (وبخاصة السودان وإثيوبيا) قامت بها الشركة السعودية Saudi Star Agricultural Development، حيث التزمت باستثمار ما قيمته ٢,٥ مليار دولار في إثيوبيا بحلول ٢٠٢٠م^(٦)، كما اشترت قطر مساحات كبيرة من الأراضي الكينية، كذلك سلطنة عمان والبحرين.

شكل رقم (٤): مساحات الأراضي الزراعية بالهكتار المشتراة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض الدول الإفريقية حتى عام ٢٠١٦م



- من إعداد الباحثة: استناداً إلى المرجع الآتي:
Simon Allison , and Joseoph Dana , Bridging The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership, October.2017, P.11, at <https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-gcc>

مجلس التعاون الخليجي ٦٠٪ من غذائها خلال عام ٢٠١٨م، والإحصائيات التي تشير إلى أن قيمة الفجوة الغذائية في دول الخليج تتجاوز ١٢ مليار دولار سنوياً، فإن الاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج خاصة في إفريقيا يصبح ضرورة من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة.

كما أن المزايا التي تمنحها الدول الإفريقية تجعل من السهولة تحويل إفريقيا إلى سلة غذاء خليجية سهلة ومربحة، مثل الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدمها الدول الإفريقية من تملك الأراضي الزراعية بنظام حق الانتفاع لمدة (٩٩) عاماً، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية الكاملة وحرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الدول الإفريقية. بالإضافة إلى المساهمة في القضاء على الجوع الذي ينتشر في إفريقيا، مما يساهم في تنفيذ برامج الأمم المتحدة، ويدعم العلاقات الإنسانية بين الشعوب الخليجية والإفريقية^(١).

وفيما يتعلق بالاستثمار الخليجي في مجال الزراعة بإفريقيا، اشترى العديد من المستثمرين الخليجيين مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في إفريقيا، أهمها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي اشترت مساحات من الأراضي الزراعية في عدد من الدول الإفريقية، أهمها غانا ومصر والجزائر والسودان وناميبيا، كما هو موضح في الشكل رقم (٤).

كما أطلقت شركة Jenaan Investment ومقرها أبوظبي، مشروعاً مشتركاً مع الحكومة السودانية لإنشاء مشروع Amtaar Investment، وهو مشروع زراعي يغطي ١٠٠٠٠

(١) سمير عبد الرسول العبيدي، آفاق الاستثمار الخليجي في إفريقيا، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٢٩، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٤م)، متاح على الرابط الآتي: http://araa.sa/index.php?view=article&id=709:2014Itemid=172&option=com_59-55-16-24-06content

(٢) مركز الدراسات الدولية والإقليمية، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج (حالة إثيوبيا)، تقرير موجز (قطر: كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، ٢٠١٤م)، ص.ص (١٠-١٢).

٨- الاستثمارات غير المباشرة (استثمارات

الحافطة المالية):

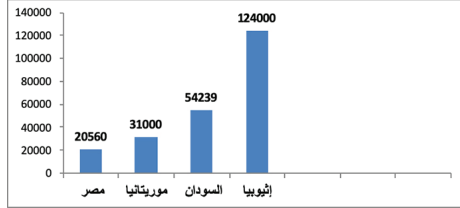
وفيما يتعلق باستثمارات الحافطة المالية؛ فلا توجد بيانات محددة عن حجم هذا الاستثمار، إلا أنه بدأ في الظهور في إفريقيا من قبل العديد من دول الخليج العربي، فعلى الرغم من محدودية وصغر البورصات في إفريقيا (باستثناء جنوب إفريقيا)؛ فقد ظهرت العديد من المحاولات الاستثمارية في تلك الأسواق، آخذة في ذلك عدة أشكال، مثل شراء جزء من أسهم مؤسسة أخرى، كما فعل بنك قطر الوطني عندما قام بشراء ٢٢٪ من حصة بنك ايكو بانك في توجو. كما استثمرت شركة The Investment Corporation of Dubai ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار في مصنع دانجوت للإسمنت في نيجيريا.

كما اتخذ هذا الاستثمار شكلاً آخر في إفريقيا، وهو التمويل الإسلامي الذي ارتكز على إصدار السندات السيادية الإسلامية. ففي عام ٢٠١٤م أصدر بيت الكويت للتمويل Kuwait Finance House أول سندات سيادية إسلامية في جنوب إفريقيا بقيمة ٥٠٠ مليون^(٢). وتتوقع العديد من المؤسسات، بما في ذلك وكالة «ستاندرد آند بورز»، والمركز المالي العالمي، أن تسجل سوق الصكوك في إفريقيا نمواً محتملاً، إلا أن التحديات التي تواجه نمو التمويل الإسلامي تكمن في أن ما بين الإعلان عن النية والإصدار الفعلي، هناك غالباً فترة تأخر طويلة بسبب العقبات السياسية والقانونية وتكاليف الإصدار^(٣).

(٢) Lidet Tadesse Shiferaw, The Role of Gulf States in Peace and Security and Development in The Sub Saharan of Africa , Working Paper No.19, (Foundation for European Progressive Studies , 2016), P.11

(٣) سامح عوض الله: ٣٠ مليار دولار استثمارات خليجية في بنية إفريقيا التحتية خلال عشر سنوات، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (٥): مساحات الأراضي الزراعية بالهكتار المشتراة من قبل المملكة العربية السعودية في بعض الدول الإفريقية حتى عام ٢٠١٦م



- من إعداد الباحثة: استناداً إلى المرجع الآتي:

Simon Allison , and Joseoph Dana , Bridging The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership , October.2017, P.9, at <https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-gcc>

٧- التعدين:

على الرغم من غنى القارة الإفريقية بالثروات المعدنية فإن الاستثمارات الخليجية في هذا القطاع ما تزال محدودة للغاية، حيث يُفتح هذا المجال أكثر للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، وبخاصة الأوروبية والصينية، كذلك " إسرائيل " التي تستخدم الماس الإفريقي في صناعة الحلي، إلى أن أصبحت من أشهر دول العالم في صناعة الماس^(١).

ومن أهم الشركات الخليجية العاملة في قطاع التعدين، في إفريقيا، شركة استثمار رأس الخيمة للمعادن، وهي شركة إماراتية بدأت أعمالها بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أبريل ٢٠٠٧م، باستثمار قدره ٣٠ مليون دولار أمريكي. واستطاعت استغلال مناجم النحاس والكوبلت والجير بمنطقة «لوبومباشي» في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولدى الشركة خطط مستقبلية للاستثمار في مجال إنتاج الإسمنت في جمهورية زامبيا.

(١) د. عباس شراقي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

رابعاً: الفرص المستقبلية للاستثمار الخليجي في إفريقيا:

ترى العديد من الدراسات البحثية أنّ إفريقيا ما تزال غنية بالمزيد من الفرص الاستثمارية التي لم يتمّ التطرق إليها بشكل كبير من قِبَل المستثمرين من دول الخليج، وتتركز تلك الفرص في القطاعات غير السلعية في إفريقيا، مثل: السياحة والخدمات المالية والتعليم، وتتزايد أهمية تلك القطاعات مع تراجع تكاليف الاستثمار في إفريقيا مقارنةً بغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية.

وفيما يلي أقدم عرضاً مختصراً للقطاعات محل التركيز:

(١) السياحة:

على الرغم من امتلاك القارة الإفريقية لطبيعة خلابة، قادرة على جذب السياح بشكل كبير، فإنها ما زالت تعاني من العديد من المشكلات في هذا القطاع، أهمها ضعف الخدمات الفندقية، وهو ما ركزت عليه دول شرق إفريقيا مؤخراً، حيث استقطبت مجموعة من المشروعات الفندقية السعودية، مع وجود اثنين من أكبر سلاسل الفنادق الخليجية تخططان لدخول المنطقة، كما افتتحت مجموعة الفنادق الفاخرة (مجموعة جميرا) فندقاً في موريشيوس في عام ٢٠١٨م، وبحث المزيد من الفرص في نيجيريا وكينيا وأنجولا وجنوب إفريقيا. كذلك شركة راني للاستثمار في دبي، وهي أكبر مستثمر في قطاع السياحة في موزمبيق^(١)، كما افتتحت البحرين منتجع «محيط الجنة» في زنجبار بتزانيا عام ٢٠٠٤م، كما أقيم ما سُمّي بـ safari lodge، وهو استثمار سعودي بالقرب

من شلالات فيكتوريا في زيمبابوي عام ١٩٩٩م، لتمتلك دول الخليج ما يزيد عن ٢٠ فندقاً ومنتجماً سياحياً، تمتد ما بين غانا حتى موزمبيق.

كذلك استثمارات مجموعة الخرافي الكويتية، التي بدأت نشاطها في مجال السياحة بإفريقيا وقطاع المقاولات منذ أوائل عام ١٩٩٠م، وقامت ببناء وإدارة الفنادق والمنتجعات بحجم استثمارات يبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وتعمل الشركة في كل من جنوب إفريقيا، جامبيا، إثيوبيا، وتمتلك فندق ريجنسي جوهانسبيرغ وعدة فنادق في داكار وأديس أبابا ومنتجعات في جامبيا. ولا تعتمد الشركة على شركاء من القطاع العام أو الخاص، ولكنها تعتمد على بعض الكوادر المحلية لإدارة استثماراتها في إفريقيا.

(٢) البنوك والخدمات المالية:

في ظلّ كون القطاع المصرفي في إفريقيا أقلّ تطوراً وتنافسية من الدول الأخرى في العالم، إلا أنه يتسم بارتفاع مستوى الربحية، مما يجعل هناك ميزة نسبية للاستثمار الخليجي في هذا القطاع، خاصّةً في إطار توجيهها نحو تمويل مشروعات التجارة والبنية التحتية.

ومن أهمّ البنوك التي تسعى نحو التوسع بشكل ملحوظ في إفريقيا كل من بنك قطر الوطني (أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي)، وبنك أبو ظبي الوطني، في حين أنّ البعض الآخر مثل بنك الاتحاد الوطني وبنك أبو ظبي الإسلامي لا يعملان إلا في شمال إفريقيا. وقد استحوذ بنك قطر الوطني على بنوك في مصر وليبيا وتونس، وأنشأ فروعاً في موريتانيا والسودان وجنوب السودان، كما حصل على ٢٣٪ من أسهم إيكوبنك في عام ٢٠١٤م. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فرص استثمارية جديدة في مجال التمويل الإسلامي وإنشاء البنوك الإسلامية، مع كون حوالي ٣٠٪ من سكان إفريقيا جنوب الصحراء مسلمين،

(١) Kate Douglas, Gulf Investments In Africa: Key Trends and Opportunities, 4 December.2015, at <https://www.howwemadeditinafrica.com/gulf-investment-in-africa-key-trends-and-opportunities/52817>

والتي انتشرت في دول الشمال الإفريقي، كذلك في كينيا وتنزانيا ونيجيريا وزامبيا^(٤).

وسوف تركز تلك الفرص الاستثمارية المستقبلية على دول بعينها بعيدة عن دول الشمال الإفريقي (وبخاصة مصر والمغرب)، مثل إثيوبيا التي تتميز بوجود سوق ضخم مع ارتفاع عدد السكان إلى ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة، وعمالة رخيصة، وبيئة سياسية واجتماعية مستقرة نسبياً، حيث إنه الاقتصاد الأسرع نمواً في إفريقيا، وتسعى حكومته بنشاط إلى تحسين المشهد الاستثماري من خلال تطوير البنية التحتية وعمليات تسجيل الأعمال الأكثر كفاءة. كذلك هناك فرص استثمارية واعدة في كل من رواندا وموزمبيق وكينيا باعتبارها المركز الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شرق إفريقيا، فضلاً عن تزايد الاهتمام بمنطقة غرب إفريقيا، مثل (الكامرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وغينيا، والسنگال)، حيث تُصنّف على أنها منطقة ديناميكية وجاذبة للاستثمارات والأعمال التجارية^(٥).

خامساً: التحديات التي يواجهها الاستثمار الخليجي في إفريقيا:

تواجه الاستثمارات الأجنبية عادةً بالعديد من المشكلات، خاصةً إذا كانت الدول المضيفة لتلك الاستثمارات ما زالت دولاً نامية؛ لم تصل بعد إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل والاستقرار السياسي الذي يضمن بيئة مناسبة لزيادة كفاءة وفعالية وربحية الاستثمار. وفيما يتعلق بإفريقيا؛ فاقتراعات

لذا فمن المحتمل أن يكون هناك طلبٌ متزايد على التمويل الإسلامي، حيث كان بنك البركة البحريني رائداً في هذا المجال، وأسس أول بنك إسلامي في جنوب إفريقيا في عام ١٩٨٩م^(١). أما فيما يتعلق بالخدمات المالية؛ فتعتبر شركة دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركات التي تقدّم الخدمات المالية في إفريقيا، كما تعاونت شركة زين الكويتية مع بنك الخرطوم في السودان لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذا بالإضافة إلى شركة الإمارات للصرافة التي تعمل في عشر دول إفريقية وتوسعت في نيجيريا وغانانا وجنوب إفريقيا عام ٢٠١٤م، وإن كانت شركات التأمين حتى الآن لم تتوسع بشكل كبير في إفريقيا^(٢).

٣) مراكز التسوق:

تعتبر مراكز التسوق فرصة كبيرة للمجال الاستثماري في إفريقيا، فقبل عام ٢٠١٤م كان هناك ما يقرب من ١٢ مركز تسوق شمال الجنوب الإفريقي، وما بين عامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م افتتح ١٢ مركزاً آخر والعديد من المتاجر الكبرى في جنوب إفريقيا^(٣).

ومن أشهر مراكز التسوق والبيع بالتجزئة التي انتشرت في معظم الدول الإفريقية مجموعة مراكز شركة ماجد الفطيم الإماراتية التي تُسمّى (كارفور)، التي انتشرت شمال إفريقيا وغربها. كما افتتحت دول الخليج العديد من المتاجر التي تتعامل في الماركات العالمية،

(١) Kate Douglas, Op.cit, at

<https://www.howwemadeditinafrica.com/gulf-investment-in-africa-key-trends-and-opportunities/52817>

(٢) The Economist, Beyond Commodities, Gulf Investors and The New Africa, Surge (London: The Economist, 2015), P.13

(٣) Kate Douglas, Op.cit, at

<https://www.howwemadeditinafrica.com/gulf-investment-in-africa-key-trends-and-opportunities/52817>

(٤) The Economist, Beyond Commodities, Gulf Investors and The New Africa, Surge (London: The Economist, 2015), PP.14

(٥) Roddy Mckean, Africa - where should the Gulf invest?, October.2017, at <http://www.arabianbusiness.com/opinion/comment/380349-africa-where-should-the-gulf-invest>

معظم دول القارة، وبخاصة إفريقيا جنوب الصحراء، تعاني من بعض العقبات التي تواجه المستثمرين وتحد من كفاءة استثماراتهم، وتتمثل فيما يأتي:

- تراجع مستوى الشفافية في المعاملات المالية، وضعف البيانات.

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتزايد حدة الصراعات والحروب الأهلية، مما يمنع العديد من الدول من الاستثمار في الدول محل الصراع^(١).

- ضعف البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات في معظم الدول الإفريقية.

- من ناحية أخرى: فإن اعتماد القارة على تصدير المواد الأولية يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات أسعار هذه المواد في السوق العالمية، والذي يرتبط بعوامل خارج نطاق القارة نفسها.

- تسابق الدول نحو الاستثمار في إفريقيا، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا، إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، مما يجعل دول الخليج العربي في تحدٍّ أكبر لإثبات وجودها الاقتصادي في إفريقيا^(٢).

- المعوقات الإدارية المتعلقة ببطء الإجراءات الخاصة بالاستثمارات في إفريقيا، فضلاً عن العقوبات القانونية المتعلقة بتغيير الإجراءات والقوانين وتطبيقها، وحل النزاعات وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع بعض البلدان الإفريقية، والتي تمنح الأفضلية لمنتجات الشركات العربية من حيث تخفيض الرسوم الجمركية أو أولوية الشراء.

- افتقار بعض الدول الإفريقية إلى العنصر البشري الكفاء والمدرّب على طبيعة الأعمال

التي تتجزأها الاستثمارات.

- تقلب أسعار العملات، مما يؤثر بشكل كبير على التكاليف المتوقعة للمشروعات الاستثمارية، وعلى الأرباح المحولة إلى الدول الأم لتلك الاستثمارات.

- ضعف الحوكمة، وعدم احترام العقود.

- المعوقات المالية الخاصة بتمويل المشروعات، والبطء في دفع المستحقات في بعض الأحيان، والتعثر في توفير السيولة النقدية في الدول الإفريقية بالدولار الأمريكي، أو العملات الأخرى الدولية، وانخفاض قيمة العملات المحلية^(٣).

وفي الختام:

يمكن القول بأن التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وإفريقيا يمثل بداية مشجعة للتكامل الخليجي الإفريقي، يجب البناء عليها وتطويرها، نظراً للعديد من الاعتبارات والمنافع المتبادلة للجانبين معاً، فعلى صعيد التعاون الاقتصادي تفتح القارة السمراء أبوابها للاستثمارات الخارجية، خاصة في الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية والتعدين واستكشاف واستخراج النفط والغاز، إضافة إلى كونها سوقاً واسعة للتسويق والاستهلاك، في حين تبحث دول مجلس التعاون الخليجي عن مثل هذه الفرص، خاصة لتوفير احتياجاتها من الغذاء والمحاصيل الزراعية، كما لديها خبرات متراكمة في صناعة النفط، وكذلك لديها قدرات كبيرة في إعادة التصدير إلى القارة السمراء. مع ضرورة وضع أسس لهذه الشراكة بين الحكومات عبر اتفاقيات بعيدة المدى، تشجع انتقال رؤوس الأموال، والسلع، والعمالة، وتنفيذ دور القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في إفريقيا على ضوء استراتيجية واضحة المعالم ■

(١) The Economist Intelligence Unit: GCC Trade and Investment Flows, Op.cit, P.20

(٢) د. سالي محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(٣) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.